

يخطبها حتى يَنْقَضِيَ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ ، قال جعفر بن محمد<sup>(١)</sup> (ع) : هذا إذا لم يكن دخل بها ، فأما إذا تزوج الرجل المرأة في عَدَّتْهَا ، وكان قد دخل بها ، فُرِّقَ بينهما ولم تحلَّ له أبداً ، ولها صداقُها بما استحلَّ من فرجها ، فإن لم يكن دخل بها ، فُرِّقَ بينهما ، فإذا انقضت عدَّتُها تزوجها إن شاء وشاءت ، هذا إذا كانا عالمين بأن ذلك لا يحلَّ ، فإن جهلا ذلك وكان قد دخل بها فُرِّقَ بينهما حتى تنقضي عدَّتُها ثم يتزوجها إن شاءت وشاء . قيل له : فإن كان أحدهما تعمَّد ذلك والآخر جهله ؟ قال : الذي تعمَّده لا يحلَّ له أن يرجع إلى صاحبه وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو أعظم من هذا . (٨٩٣) وعنه (ع) أنه قال : تزوج رجل من الأنصار وهو مُحْرِمٌ ، فأبطل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نكاحه .

(٨٩٤) وعن علي (ع) أنه قال : الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يُنْكَحُ . فإن نكح فنكاحه باطلٌ ، قال جعفر بن محمد (ع) : إذا تزوج الرجل وهو مُحْرِمٌ فُرِّقَ بينهما ، فإن كان دخل بها ، فعليه المهر بما استحلَّ من فرجها . وعليه الكفارة لإحرامه ، ولا يخطُبُ<sup>(٢)</sup> الْمُحْرِمُ خُطْبَةَ النِّكَاحِ ، فإن كان عالماً بأنَّ ذلك حرامٌ لم تحلَّ له أبداً ، وإن جهل وأراد تزوجها بعد أن يخرج من إحرامه ، فله ذلك . وأَيُّهُمَا كَانَ عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ ، لم يحلَّ له أن يرجع إلى صاحبه . (٨٩٥) وعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه نهى أن يتزوج الرجل قَابِلَتَهُ<sup>(٣)</sup> وَلَا ابْنَتَهَا !

(١) س - محمد ع .

(٢) حش ي - فيه وجهان ، أحدهما أن الخطبة بالضم أى لا يُل عقد النكاح ، ولا يقرأ خطبة إن كان قاضياً وهو محرم ، وثانيهما أن الخطبة بالكسر ، أى لا يخطبها ولا يطلب نكاحها ، وكلاهما صحيح ، فإن قل فقد أساء واستهان بحجه . من النجاح .

(٣) حش ي - القابلة التى تقبل الولد عند الولادة . من الضياء ، ويقال قبلت القابلة المرأة تقبلها قبالة بالكسر إذا قبلت الولد أى تلقت عند الولادة - حاشية ، القابلة المولدة وهى التى يخرج الولد على يديها .